برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة

روما، 21- 2002/10/25

مسائل المالية والميزانية

البند 5 من جدول الأعمال

تقرير مكتب المفتش العام (2000-2001)

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/2002/5-F
13 September 2002
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين لديهم استفسارات فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

الموظف المسؤول عن قسم خدمات الإشراف (OEDO): Mr.D. Nelson رقم الهاتف: 066513-2045

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات المؤتمرات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخص

عملاً بالمادة السادسة 2(ب) "8" من النظام الأساسي لبرنامج الأغذية العالمي، يُزود المجلس التنفيذي مرة كل سنتين بتقرير عن عمليات التفتيش والتحقيق لينظر فيها ويحيلها إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المراقبة الداخلية وفقا لقرار **المجلس** 1996/م ت-3/3. وفيما يلي التقرير الرابع لمكتب المفتش العام الذي يغطي الفترة من يناير/كانون الثاني 2000 إلى ديسمبر/كانون الأول 2001.

وهذا التقرير

- يلخص عمليات التفتيش والتحقيق التي اضطلع بها المكتب وتأثيرها؛
- يبلّغ عن استرداد أموال تفوق 000 800 دولار عن هذه الفترة؛
- يوفر معلومات عن إنشاء قسم خدمات الإشراف؛
- يصف التعاون مع وحدات المراقبة الأخرى والحكومات المضيفة.

مشروع القرار

يدلي المجلس بتعليقاته على تقرير مكتب المفتش العام (WFP/EB.3/2002/5-F) ويحيل هذه التعليقات مشفوعة بالتقرير إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المراقبة الداخلية.

مقدمة

1- هذا هو التقرير الرابع الذي يقدمه مكتب المفتش العام إلى المجلس التنفيذي وهو يغطي الفترة 2000-2001. ولقد دعا **المجلس**، عندما نظر في تقرير مكتب المفتش العام للفترة 1998-1999، إلى التفاعل المستمر مع وحدات المراقبة الأخرى داخل برنامج الأغذية العالمي وبخاصة مع مكتب المراجعة الداخلية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المراقبة الداخلية. كما أكد **المجلس** أيضاً على وضع الآليات التي تكفل الكفاءة التكاليفية وتحول دون تبديد الموارد والاحتيال وسوء الإدارة في كل جزء من منظومة الأمم المتحدة.

2- تسلم مكتب المفتش العام طائفة واسعة من الشكاوي خلال فترة السنتين. ولقد أُعتبر أن هناك ما يبرر القيام بتقصي للحقائق حول 71 حالة و/أو تسجيل بغرض الرجوع إليها في المستقبل. ونتيجة لذلك قدمت تقارير إلى المدير التنفيذي عن 18 عملية تحقيق و11 عملية تفتيش اضطلع بها في المقر والميدان، كما تمت زيارة 14 مكتباً قطرياً.

3- وكشفت عمليات التفتيش والتحقيق التي اضطلع بها مكتب المفتش العام عن خسائر في السلع تتجاوز قيمتها 748 000 دولار خلال فترة التقرير. وبلغ مجموع الأموال المستردة خلال فترة التقرير ما يزيد على 800 000 دولار، تتصل أكثر من 80 في المائة منها بأموال مستردة مقابل فقدان الأغذية أو تهريبها أو سرقتها. ويمثل أكثر من 10 في المائة نقداً مسترداً عقب عمليات سرقة أو انحراف من جانب الموظفين. وتمثل الرصيد في استرداد مركبة.

4- وزود مكتب المفتش العام الإدارة بـ 125 توصية خلال فترة التقرير. ولقد انبثقت 51 من هذه التوصيات من التحقيقات، كما تتصل 74 منها بعمليات التفتيش. وغطت التوصيات نطاقاً واسعاً من الموضوعات بما في ذلك انضباط الموظفين، وممارسات الإدارة، وإدارة المستودعات، ووضع المبادئ التوجيهية، والتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، وتعزيز الإجراءات، واسترداد الأغذية التي حُولت أو سرقت. وتحدد تقارير مكتب المفتش العام الوحدات التي يقع علي عاتقها تنفيذ التوصيات وتشمل المكاتب القطرية، والمكاتب الإقليمية، والأقسام في المقر.

عمليات التحقيق

5- تبدأ عمليات التحقيق حينما يقدم تقرير إلى مكتب المفتش العام عن تجاوزات محتملة مثل مخالفة القواعد واللوائح، أو سوء الإدارة، أو الانحراف، أو تبديد الموارد، أو استغلال النفوذ، أو السلوك المحظور. والهدف من التحقيق الذي يضطلع به مكتب المفتش العام هو تحديد ما إذا كان قد تم وقوع فعل غير مشروع أو محظور، والقيام، في حالة وقوعه، بتحديد الشخص أو الأشخاص المسؤولين عنه من خلال جمع الأدلة. ويلتزم مكتب المفتش العام في عمليات التحقيق التي يضطلع بها بكفالة مبدأ المحاكمة المشروعة. ويتطلب هذا المبدأ أن يُجرى التحقيق بصورة تنصف كل من الشخص الذي يخضع للتحقيق و**البرنامج** وأن تتبع القواعد واللوائح ذات الصلة.

6- واضطلع مكتب المفتش العام بـ 18 عملية تحقيق في المقر والميدان. وشملت الحالات التي جرت عمليات تحقيق بشأنها الآتي:

- فقدان السلع (أنظر الملحق للاطلاع على أكثر الحالات تعبيراً):
- تحقيق على سبيل المتابعة لفقدان سلع تم الإبلاغ عنه سابقاً.

- إدعاء بتهريب واسع النطاق لأغذية **البرنامج**؛ ولم يجد مكتب المفتش العام في هذه الحالة أي دليل يدعم هذا الإدعاء؛
- ادعاءات تتعلق بممارسات غير سليمة انحراف موظفين في المكاتب القطرية. واتضح في حالتين أن الادعاءات لا أساس لها ولكن قامت الادعاءات في ثلاث حالات أخرى على أساس متين واتخذت الإجراءات التأديبية في حق الموظفين المعنيين. واسترد مكتب المفتش العام في واحدة من هذه الحالات 000 4 دولار تم الاستيلاء عليها بصورة غير مشروعة من **البرنامج**.
- إساءة استخدام شبكة الإنترنت والبريد الإلكتروني. وفي عام 2000، أصدر **البرنامج** توجيهاً مالياً جديداً يتناول استخدام خدمات الشبكة والإنترنت إذ ينبغي أن ينسجم استخدام هذه الخدمات مع المعايير الأخلاقية لبيئة الخدمة المدنية الدولية؛
- التحرش الجنسي: يشير مكتب المفتش العام إلى زيادة الوعي بسياسة **البرنامج** بشأن هذا النوع من التحرش خلال الفترة قيد الاستعراض. ويُعالج هذا الموضوع في التدريب على الوعي بالمسائل الأمنية الذي يحصل عليه الموظفون؛
- أخذ الرهائن (انظر الجزء الخاص بالتعاون بين الوكالات)؛

- الاحتيال/ السرقة المتعلقان بالنقدية. اكتشف احتيال في واحدة من الحالات وتدخل قسم الخدمات المالية قبل أن يتكبد **البرنامج** أي خسائر. وفي الحالة الأخرى، استرد كامل المبلغ وقدره 100 000 دولار إضافة إلى التكاليف. وتقاسم مكتب المفتش العام مع موظفي المكاتب القطرية الدروس المستفادة من هذه الحالات المتعلقة بالشيكات ووسائل الدفع الأخرى.

7- وقع **البرنامج** على خمسة من الموظفين عقوبات تتصل بتكبده لخسائر في السلع كما وقع على خمسة موظفين آخرين عقوبات تتعلق بحالات أخرى مشار إليها أعلاه.

8- ولفتت تحقيقات مكتب المفتش العام فيما يخص الخسائر في السلع نظر الإدارة للحاجة إلى الآتي:

- تحسين إدارة الإمدادات؛
- زيادة التقيد بمبادئ **البرنامج** التوجيهية المتعلقة بإدارة الأغذية؛
- تحسين نظام تعقب السلع ومتابعة الخسائر بصورة فوريه؛
- الاضطلاع بما يكفي من عمليات الرصد وتوفير التدريب الكافي لمن يقومون بهذه العمليات؛
- زيادة المساءلة للمسؤولين عن فقدان السلع سواء كانت المسؤولية تقع على عاتق إدارة حكومية، أو أحد الشركاء المنفذين، أو أحد موظفي البرنامج؛
- اتخاذ كل التدابير التصحيحية، بما في ذلك الخطوات التي تفضي إلى كفالة سداد قيمة السلع المفقودة.

عمليات التفتيش:

9- توفر عمليات التفتيش التي يضطلع بها مكتب المفتش العام تقديراً سريعا للأنشطة وتتمخض عنها توصيات فورية لاتخاذ إجراءات تصحيحيه. وتركز هذه العمليات على الإدارة أكثر من تركيزها على النظم، بيد أنها لا تتسم بالعمق الذي يميز التقييم أو المدى الذي تصل إليه المراجعة، كما أنها لا تهدف إلى الكشف عن جميع جوانب برنامج من البرامج. ويُضطلع بعملية التفتيش عادة استجابة لمعلومات تتعلق بمسألة محددة تثير القلق.

10- وتعلقت الأحد عشر تقريراً المعنية بعمليات التفتيش التي صدرت خلال فترة الإبلاغ المعنية، بالآتي:

- المكاتب القطرية (غطى أحد التقارير عملية تفتيش اضطلع بها للمتابعة، كما أجريت عملية تفتيش أخرى بالتزامن مع عملية تحقيق)؛
- استخدام الإنترنت/ البريد الإلكتروني؛
- ممارسات الإدارة/ الممارسات التنظيمية؛
- التوريد في مكتب قطري؛
- استخدام الهواتف النقالة في المقر.

11- شملت أهم عمليات التفتيش الآتي:

الحالة ألف

12- كان المكتب القطري يعمل بطريقة شابها الكثير من القصور في عمليات المشتريات، والمالية، والإدارة، وإدارة المستودعات، ورصد أنشطة الغذاء مقابل العمل، وأيضاً في تصريفه لمهامه الإشرافية، كما كانت الروح المعنوية متدنية فيه.

13- شارك كل من المدير الإقليمي والمدير القطري بالنيابة في عمليات التفتيش وتمت معالجة الكثير من المشاكل بصورة فورية. فعلى سبيل المثال، اتخذت إجراءات لإعادة تنظيم المكتب وإسناد مهام أخرى للموظفين تتناسب مع اختصاصهم الأساسي. ولم تجدد عقود الموظفين الذين اتسم أداؤهم بالضعف.

14- ووقع **البرنامج** عقوبات على المدير القطري والموظف المسؤول السابقين.

الحالة باء

15- اغتنم مكتب المفتش العام الفرصة التي أتاحتها له بعثة قام بها في إحدى البلدان وأجرى تفتيشاً بغرض المتابعة في بلد مجاور. ولاحظ المكتب أن غالبية توصيات ونتائج عملية التفتيش الأولى (في مجالات إدارة النقدية، ووضع الميزانية، والسفر، وشؤون العاملين، والنقل، والإمداد، وإدارة المكتب) قد تمت معالجتها ولكن تبقت بعض المسائل التي يحتاج المكتب القطري إلى متابعتها. وأخطر المنسق المقيم للأمم المتحدة في البلد المعني مكتب المفتش العام بأن المشاكل التي أفضت إلى عملية التفتيش السابقة لم تعد تُعرض عليه كما عبر عن رأيه بأن سمعة المكتب القطري أصبحت ممتازة.

التطورات الرئيسية في خدمات المراقبة:

16- أنشأ المدير التنفيذي في 1 نوفمبر/ تشرين الثاني 2001 قسماً جديدا لخدمات الإشراف يضم المكاتب القائمة بعمليات التفتيش والتحقيق، والمراجعة الداخلية، والتقييم والرصد. وكان الغرض من ذلك هو تعزيز التنسيق والتآزر بين مهام المراقبة.

17- يضطلع مدير قسم خدمات المراقبة بالمهمة الرئيسية للمفتش العام إذ يوفر المعلومات للمدير التنفيذي ويكون مسؤولاً أمامه عن الترويج لأهمية المراقبة والمساءلة المعززتين. وسيساعد قسم خدمات المراقبة المدير التنفيذي في الاضطلاع بمسؤولياته المتعلقة بالمراقبة الداخلية. كما سيعمل قسم المراقبة الداخلية بصورة مستقلة تحت سلطة المدير التنفيذي ووفقا لأعلى المعايير المهنية للمراقبة والأخلاق والاستقامة. ويتمتع هذا القسم بالسلطة لاتخاذ أي إجراء يراه ضروريا للاضطلاع بمسؤولياته المتعلقة بالتقييم والرصد، والمراجعة الداخلية، والتفتيش، والتحقيق.

18- وأفضى ضم الأقسام القائمة المعنية بالمراقبة إلى بعضها البعض إلى تحسن فوري تمثل في الزيادة الكبيرة في تبادل المعلومات ذات الصلة يومياً بين وحدات القسم التي توفر لبعضها البعض الآن، وبصورة منتظمة، خططها للعمل.

19- يتولى قسم خدمات المراقبة مسؤولية الآتي:

- وضع استراتيجيات للمراقبة وتوفير القيادة فيما يتعلق بتنفيذها؛
- التخطيط لأعمال التفتيش والتقييم من خلال وحدات المراقبة المختلفة التابعة له وتقاسم المعلومات بين الوحدات؛
- تقديم نتائج اضطلاعه بمهام المراقبة الداخلية وما يتصل بها من توصيات لتحسين الأداء إلى المدير التنفيذي واللجان المعنية؛

التعاون بين الوكالات:

20- شارك قسم خدمات المراقبة خلال فترة التقرير فيما يلي من أنشطة التعاون بين الوكالات:

- اضطلع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة اليونسيف ومنسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن ببعثة مشتركة لاستعراض حالة احتجاز رهينة تتعلق بطائرة تابعة لعملية شريان الحياة بالسودان. وتتعلق التوصيات الرئيسية للبعثة بالحاجة إلى تحسين إجراءات التحقق من هوية الركاب في الطائرات التابعة لعملية شريان الحياة، وتعيين ضابط أمن دولي، والتخطيط الاحترازي المحسن لحوادث احتجاز الرهائن؛
- وتعاون المسؤولون في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بصورة جيدة مع قسم خدمات المراقبة أثناء تفتيش اضطلع به استجابة لتقارير تحدثت عن تهريب للأغذية؛
- وواصلت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول) توفير الخدمات الفنية لقسم خدمات المراقبة خلال فترة التقرير وذلك فيما يتصل بسوء استخدام موارد شبكة الإنترنت والبريد الإلكتروني؛
- وقام قسم خدمات المراقبة ببحوث نيابة عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والبنك الدولي كما تعاون مع مكتب خدمات المراقبة الداخلية.

التعاون مع وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة:

21- استمر قسم خدمات المراقبة في التعاون مع وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة خلال فترة السنتين. وشمل هذا التعاون التعليق على تقرير أصدرته وحدة التفتيش المشتركة بشأن تقوية وظائف التفتيش في منظمات الأمم المتحدة (WFP/EB.2/2001/8). وقدم التقرير **للمجلس التنفيذي** في دورته العادية الثانية في عام 2001.

مشاركة مكتب المفتش العام في الاجتماعات والمؤتمرات:

22- وسعيا لتحقيق أهدافه الرامية إلى تعزيز القدرات وتقاسم الدروس المستفادة، شارك مكتب المفتش العام في عدد من الاجتماعات والمؤتمرات التي شملت الآتي:

- المؤتمر الثاني للمحققين التابعين لمنظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف الذي استضافه مكتب المفتش العام في يونيو/ حزيران 2000 بروما. ونُظم هذا المؤتمر بالتزامن مع الاجتماع السنوي لممثلي خدمات المراجعة الداخلية الذي استضافه مكتب المراجعة الداخلية في يونيو/ حزيران 2000 بروما أيضاً؛
- مؤتمر منظمة إنتربول الذي عقد بمقرها في ليون في سبتمبر/أيلول 2000 وعرف باسم المؤتمر الدولي الأول المعني بالتعاون بين وكالات تنفيذ القانون والمؤسسات المصرفية والمالية؛
- حلقات دراسية نُظمت داخل **البرنامج** والمؤسسات الدولية الأخرى. وقدم مكتب المفتش العام خلال الحلقات الدراسية التي عقدت في برنامج الأغذية العالمي عرضا للمسائل المشتركة التي تواجهها هذه الجهات.

التعاون مع الحكومات المضيفة:

23- ظل مكتب المفتش العام يعمل بصورة وثيقة مع السلطات الوطنية أثناء قيامه بالتحقيقات في البلدان المختلفة وخلال فترة التقرير، عمل مكتب المفتش العام مع السلطات الوطنية في العديد من البلدان في أفريقيا، وأمريكا الجنوبية، وشرق أوروبا بشأن مسائل تتراوح بين الاحتيال المتعلق بالشيكات وتهريب الأغذية. ويهدف هذا التعاون إلى المساعدة في إنهاء التحقيقات بنجاح لا سيما في الحالات التي تُرتكب فيها أعمال إجرامية وتلك التي تتصل بامتيازات وحصانات **البرنامج**.

التحديات المستقبلية:

24- واصل مكتب المفتش العام العمل لرفع مستوى المساءلة داخل **البرنامج**. ولا شك أن وجود مكتب ظاهر للمراقبة، لا سيما إنشاء قسم للمراقبة، كان وسيكون له تأثيره كرادع إذ أنه يذكر بضرورة إتباع القواعد. ويعرف المديرون في كل المستويات في المقر والميدان أن عملهم وسلوكهم سيرصد ويقيم ويتم تفتيشه والتحقيق فيه حسب الاقتضاء. وستكون نسبة التوصيات التي تنفذ وأثرها وأهميتها موضع الفحص الدقيق من قبل قسم خدمات المراقبة في عامي 2002 و2003.

ملحق

البلد (ألف)

1- ابلغ المكتب القطري وجهة مانحة رئيسية عن سرقة 23 طناً من الأرز تخص **البرنامج**. وأجرى مكتب المفتش العام تحقيقاً في المكتب القطري تبين منه أن عمليات **البرنامج** في ذلك البلد ظلت تعاني، ولأمد طويل، من خسائر نتجت عن السرقة وسوء الإدارة. وقد تأكد لمكتب المفتش العام أن القيمة الكلية للخسائر منذ عام 1995 بلغت ما يربو على 800 000 دولار.

2- ونتيجة للتحقيق، أقرت الحكومة بوجود قصور في المساءلة ووافقت على رد القيمة الكاملة للخسارة، التي تجاوزت 800 000، إلى **البرنامج**. وقد تم السداد جزئياً بما يعادل 30 في المائة من القيمة الكلية للخسارة. وسيحين موعد سداد الرصيد في عام 2003 وفقا لجدول زمني تم الاتفاق عليه بين **البرنامج** والحكومة.

3- وعززت الوزارة الحكومية المعنية إدارة السلع من خلال إجراء تغييرات في الإدارة العليا، وتحسين سجلات المستودعات بحيث تفي بمعايير **البرنامج**، وإجراء عمليات جرد مادي للمخزونات، وتحسين عملية تتبع السلع. وتعاقدت الوزارة أيضاً مع محام لمتابعة قضايا السرقة منذ عام 1995.

4- وفرض **البرنامج** عقوبات على أثنين من كبار المديرين التابعين له بسبب ضعف المساءلة فيما يتصل بهذه الخسائر.

البلد (باء)

5- أجرى مكتب المفتش العام تحقيقاً في خسائر تتعلق بالسلع تصل إلى 1154 طناً وتبلغ قيمتها نحو 250 000 دولار تقريباً. ونتجت هذه الخسائر، التي شملت عجزا في المستودعات (250 طناً)، عن تدفقات من الأغذية غير مأذون بها إلي خارج المستودع (782 طناً) وسرقات (122 طناً). ونجمت أغلب هذه المشاكل عن عدم إيلاء النظير الحكومي الكثير من الاهتمام لخطة عمليات المشروع. وأبدى كبار المسؤولين من النظراء بصورة عامة تجاهلا للمراقبة الداخلية وعدم رغبة في معالجة المشاكل. وفشل المكتب القطري في رصد أحد المشروعات على نحو ملائم. وهذا هو المشروع التي تكبدت فيه أغلب الخسائر.

6- وتزامن التحقيق مع زيارة قامت بها بعثة للإمداد. وقدم مكتب المفتش العام وبعثة الإمداد للمسؤولين الحكوميين عرضاً عن التحسينات المطلوبة لإدارة السلع. وشمل هذا العرض التأكيد على الحاجة إلى الإدارة المشتركة للعملية الكاملة لحركة السلع، وتحسين حالة المستودعات، وتعزيز عمليات الرصد، والإبلاغ الذي يتسم بالشفافية والشمول. وعملت الحكومة مع **البرنامج** لتنفيذ هذه التدابير كما وفر المكتب القطري في وقت لاحق لمكتب المفتش العام قائمة بالتحسينات التي اضطلع بها والتي شملت تعزيز المراقبة الداخلية، وتوفير المزيد من التدريب للموظفين، وتدقيق التقارير الشهرية المتعلقة بوضع الأغذية، وتعيين المزيد من مراقبي الأغذية على مستوى المكاتب الفرعية، وتعيين أمناء مخازن يتبعون **للبرنامج** للعمل مع أمناء المخازن الحكوميين لكفالة التقيد بإجراءات **البرنامج** لإدارة الأغذية.

7- وعلق المكتب القطري المشروع الذي تكبد أعلى الخسائر لفترة امتدت إلى عام تقريباً. وبدأ العمل في المشروع مرة أخرى حينما تم تنفيذ الترتيبات الإمدادية الجديدة بواسطة النظير الحكومي. وفُصل أحد موظفي البرنامج نتيجة لعدم كفاية أداءه في إدارة المشروع.

البلد (جيم)

8- تكبد **البرنامج** خسائر بلغت 580 طناً من الحبوب تقدر قيمتها بنحو 198 000 دولار حينما احتالت عليه شركة تم التعاقد معها لطحن الحبوب. وأفضت شكوى قُدمت إلى السلطات القضائية وتحقيق اضطلع به مكتب المفتش العام إلى ضبط كمية من الحبوب واسترداد ما قيمته 2000 دولار. وحدد مكتب المفتش العام نقاط ضعف كبيرة في إجراءات المراقبة الداخلية وفرت الفرصة للاحتيال. وشملت نقاط الضعف هذه عملية توريد تتسم بالضعف، وعدم الفصل بين الواجبات، وفشل موظفو المكتب الفرعي في رصد خدمات الطحن بصورة مناسبة. واتخذ المكتب القطري إجراءات لتعزيز عملية الإشراف على المكتب الفرعي. ولم يعد مدير المكتب الفرعي موظفاً في **البرنامج**.

9- وتواصل السلطات القضائية توجيه التهم لمالك المطاحن.

البلد (دال)

10- حدث تهريب للسلع تمثل في 6761 طناً من دقيق القمح تقدر قيمتها بـ 3ر5 مليون دولار في هذا البلد خلال فترة امتدت إلى 19 شهراً. وقد كان الدقيق موجهاً في الأصل إلى اللاجئين والمجموعات الضعيفة الأخرى بيد أنه حُول لبرنامج مدرسي يقدم الوجبات الخفيفة يقع خارج نطاق مساعدات **البرنامج**. واكتشف التحويل أثناء قيام مراقبي **البرنامج** بعملية

فحص. وأوقف المكتب القطري في الحال جميع عمليات توزيع الأغذية بواسطة الشريك المنفذ وطالب الحكومة بإجراء تحقيق دقيق.

11- وبيّن التحقيق الذي اضطلعت به الحكومة أن التهريب تم بواسطة شريك البرنامج الذي عُهد إليه بالتنفيذ مستخدماً في ذلك نظام التزوير بيانات الشحن.

12- ونتيجة لتدخل مكتب المفتش العام، استرد **البرنامج** قيمة5261 طناً من دقيق القمح حصل البرنامج على 700 طن منها في عام 2001 و4561 طن في عام 2002، مع إجراءات للمتابعة يقوم بها المكتب القطري لاسترداد قيمة الـ 1 500 طن المتبقية. وامتنع **البرنامج** عن دفع ما يزيد على 500 000 دولار للشريك المنفذ ريثما يتم الاتفاق على استرداد قيمة الكمية المهربة بكاملها وتعديل المدفوعات المتعلقة بالنقل البري والتخزين والمناولة.

13- وفي رسالة موجهة إلى الأمين العام للجهة الشريكة المنفذة، لفتت المديرة التنفيذية الانتباه إلى هذا الإخلال الخطير بالثقة. وتم نقل كبار مديري الشريك المنفذ من المكتب المحلي كما قام مقر الجهة المعنية بخطوات لإعادة الهيكلة ووضع إجراءات مرضية للمراقبة الداخلية.

14- وفُرضت عقوبة على أحد موظفي **البرنامج** لضعف قدرته على اتخاذ القرارات الإدارية الصحيحة في مواجهة هذا التهريب للسلع.

البلد (هاء)

15- تم إبلاغ **المجلس التنفيذي** عن تفاصيل هذه الخسائر في التقرير السابق لمكتب المفتش العام الذي يغطي عامي 1998 و 1999 إذ أن هذه الخسائر قد اكتشفت أصلاً في عام 1999. واضطلع مكتب المفتش العام بالتحقيق في عام 2000 . والتزمت الحكومة بسداد قيمة الخسارة التي تكبدها **البرنامج** والبالغة 75ر1 مليون دولار ووقعت اتفاقاً في عام 2001 كما وضعت خطة للسداد. وكان من المفترض أن يبدأ السداد في عام 2002 ولكن قامت الحكومة بالسداد مقدماً في عام 2001 في شكل سلع تقدر بأكثر من 000 70 دولار. وعُلق المشروع في انتظار أن يبدأ السداد.

16- وتمت إعادة تنظيم الهيئة النظيرة التي تدير المشروع كما أُبعد الموظفون، الذين يُشتبه في مسؤولياتهم عن تهريب سلع **البرنامج**. وتم استعراض عمليات الرصد وتعزيزها من خلال المزيد من الزيارات إلى المستودعات والمكاتب الميدانية. وتحسن الوضع فيما يتعلق بعدد الموظفين في المكتب القطري فتم إنشاء مكتبين فرعيين كأحد التدابير لتحسين الإمداد، وإدارة السلع، والرصد.